الثورة الجمعة 27 ربيع الأول 1434هـ -8 فبراير 2013م العدد (17613)

الرئيس .. حَسَم الجدل

١٨ مارس .. موعد بناء المستقبل

■،، حدد الرئيس موعد الحوار.. حسم الجدل.. وبات الجميع قاب قوسين أو أدنى من ساعة الصفر.. ليغدو يوم الثامن عشر من مارس القادم يوما تاريخيا جديدا يحسب الجميع حسابه من الآن.. لأنه اليوم الذي سيدخل فيه اليمنيون في السلم كافة.. ليشرعوا في الوقوف على الملفات العالقة.. في تشخيص الأدواء ووضع الدواء لمشكلات اليمن وويلاته وتحدياته المزمنة.. وليباشروا فورا مهمة صياغة شكل الدولة المدنية الحديثة التي يريدونها لبلدهم، وترتيب أولويات بنائها بأيدي كل أبنائها.. ليكونوا على موعد جديد مع نصر جديد ونقش سبئي معاصر يدخلهم التاريخ.

حول أهمية الاعلان عن موعد الحوار الوطني، رصدنا الآراء وخرجنا بالحصيلة التالية:

متابعات/ حسن شرف الدين - عبدالخاق البحري - نور الدين القعاري

◻ حســـن زيـــد

تحديد موعد الحوار يعني تضييق فرص المناورة أمام بعض القوى ووضع حد لمحاولات إهدار الوقت!!

■ البداية كانت مع أمين عام حزب الحق.. مستشار مجلس الوزراء للشئون التعليمية والثقافية الأستاذ حسن زيد الذي قال: القرار كنا نتوقعه وننتظره ونأمله وهو محطة من أهم المحطات التاريخية التي سننتقل كقوى سياسية واليمن إلى البدء بأهم استحقاقات المرحلة وهو الحوار الوطني الشامل ونرجو أن نصل إليه وقد أزيلت بعض العقبات التي ستزيدها تعقيدا والكشف عن مصير المخفيين واعتذار القوى السياسية عن الحروب التي خاضتها لأن الاعتذار التزام بعدم تكرار الحروب، وأن تعلن القوى السياسية مواقفها من القضايا الكبرى من شكل الدولة ونظام الحكم وضمانات الحقوق والحريات والالتزام بعدم اللجوء للعنف أو محاولة الانقلاب على الديمقراطية.. كما نتمنى أن يكشف الأخ الرئيس من اتصالاته مع مختلف القوى السياسية والقيادات الاجتماعية لحثها للمشاركة في الحوار الوطني والدفع بالجميع للمشاركة.

الحوار التزام لا تستطيع القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية أن تتهرب منه وبالتالي تحديد الموعد وضع حد لمحاولات بعض القوى إهدار الوقت، خصوصا أن القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية وهي أطراف الأزمات بين وقت وآخر تؤكد التزامها وجديتها بالمشاركة في الحوار وسيضع هذا الموعد القوى التي تناور وتعلن معارضتها أو وضع شروط للمشاركة في الحوار أمام خيار إما القبول أو الرفض، أي تضييق فرص المناورة أمامهم، لأنه لا بد من بدء الحوار ولا بد من تحديد موعده لكي تتبين المواقف من مع المشاركة في الحوار ومن ضده.

أهم العوامل الضاغطة في تصوري أن الفترة الانتقالية استحقاق منصوص عليه في الآلية المزمنة، أي أن زمن الفترة الانتقالية محدود ومهماتها أيضا مجدولة وهناك استحقاقات لا يمكن تأجيلها أو التسويف أو التلاعب بها متوقفة على البدء في الحوار وإذا لم يبدأ الحوار وننتهي منه بنتائج ليصاغة الدستور والاستفتاء عليه وتشكيل لجان لتعديل القوانين وفقا للدستور الجديد وإجراء الانتخابات البرلمانية، هذه استحقاقات تفرض على القوى السياسية التي لها مصلحة في العملية السياسية والنظام السياسي واستقراره وتخشى الوصول إلى فقدان شرعية الدولة، وهي الأطراف التي تقود العملية السياسية وتقود التحضير للحوار.

إن استمرار اهدار الوقت يعمق من حدة المشكلات ويوسع من قاعدة الرافضين للعملية السياسية الحالية والرافضين لاستمرار الوحدة واستقرارها، وأيضا يضاعف حكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ويضعف مكانة القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، ويضاف إلى ذلك الضغط الدولي والإقليمي ومقصلة عقوبات مجلس الأمن، ولهذا كان من الطبيعي أن يقبل الجميع دعوة الرئيس ويقبل الجميع تحديد الموعد خوفا من أن تطالهم عقوبات مجلس الأمن.

بالنسبة لقوائم الأسماء يمكن أن تسلم في دقائق وليست مشكلة، وموافقة الجميع بتحديد الموعد تاكيدهم على تسليم الأسماء قبل انعقاد المؤتمر، ومن حيث المبدأ لم يرفضوا التسليم وإنما تعتبر مناورة سياسية لتحقيق متطلبات ضرورية وضمانات للحوار مثل إصدار قانون متوازن للعدالة الانتقالية وتنفيذ بعض النقاط من النقاط العشرين مثل مصير المخفيين والاعتذارات واستكمال الإجراءات في اتجاه توحيد المؤسسة الأمنية والعسكرية لضمان الأمن، لأنه لا يمكن انعقاد المؤتمر في ظل استمرار عدم وحدة المؤسسة العسكرية والأمنية وإزالة المظاهر المسلحة على الأقل من المدن الكبرى.

التاريخ لن يرحم

السفير الدكتور علي عبدالقوي الغفاري - رئيس المركز اليمني للدراسات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، في حديثه لـ"الثورة" أوضح قائلا: بلادنا تعيش فترة حاسمة وصعبة في تاريخها المعاصر لا سيما بعد مرور عامين وكانت ظروف اليمنيين صعبة ومؤلمة، وبفضل الحكمة اليمنية والتسوية السياسية التي اتفقت عليها الأطراف اليمنية من خلال المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وحيث تم الاتفاق على أن يكون هناك حوار وطني شامل دون شك أن قرار الرئيس تحديد موعد الحوار جاء مؤخرا، وعندما تم تشكيل اللجنة الفنية للحوار الوطني كان المطلوب منها أن تنجز أعمالها خلال شهر ونصف غير أن الفترة امتدت إلى خمسة أشهر، ونحن نقول بعد طول انتظار اصدر الرئيس هادي قراره بانطلاق أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل يوم ١٨ مارس القادم، والمطلوب في هذه المرحلة من بقية المكونات السياسية التي لم تسم ممثليها في لجنة الحوار أن تقوم بواجبها وتسلم أسماء ممثليها حتى تنطلق أعمال مؤتمر الحوار الوطني كما هو محدد له، أمام مؤتمر الحوار قضايا هامة لا بد من حلها جذريا، القضايا كثيرة حددتها اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار في النقاط العشرين والتي على ضوئها أصدر رئيس الجمهورية مجموعة من القرارات التي تضمنت إعادة هيكلة الجيش وقوات الشرطة وما يتعلق بحقوق المبعدين قسرا من وظائفهم والمتقاعدين فضلا عن حقوقهم وأموالهم في المحافظات الجنوبية، وبصفتي رئيسا للمركز اليمني للدراسات الدبلوماسية والعلاقات الدولية أؤكد على أهمية تهيئة المناخ العام والأجواء في سبيل الدخول إلى مؤتمر الحوار وجميع المكونات السياسية على ثقة بأنه يجب تغليب مصلحة الشعب الذي شمخ بوحدته في الثاني والعشرين من مايو على المصالح الحزبية والمناطقية والأسرية والقروية، فمصلحة الشعب فوق كل اعتبار.

ونحن نناشد الرئيس هادي من الآن ضرورة تبني بقية النقاط التي تقدمت بها اللجنة الفنية للحوار الوطني باعتبارها المدخل الرئيسي والحقيقي لحوار يؤمن ويضمن مشاركة الجميع سواء الموجودون في الداخل أو الخارج، وإنني أطلب من الرؤساء السابقين الموجودين في الخارج أن لا يكونوا حجر عثرة في عدم إنجاح المؤتمر، والمطلوب منهم أن يشاركوا بصفتهم الشخصية أو من خلال مكوناتهم السياسية وإن إصدار الرئيس هادي لقرارات أخرى تضمن إعادة الحقوق لأصحابها سواء في الشمال أو في الجنوب من اللبنات الأساسية لنجاح المؤتمر، وهناك أولويات تسبق المؤتمر في مقدمتها حسن النوايا والطرح الموضوعي والصراحة في طرح القضايا راحة للشعب اليمني.

لا زال هناك تململ لدى بعض المكونات والأحزاب السياسية ومشكلتنا في اليمن أن كل حزب يريد أن يكون هو الرابح، وأنا شخصيا ومعي كل الشرفاء في الوطن والوطن العربي نريد أن يكون اليمن هو الرابح وحده، وبالتالي ليس هناك من خيار ثالث غير مشاركة كافة الأطراف سواء التي وقعت على المبادرة الخليجية أو التي لم تشارك في عملية التوقيع.

وبالنسبة للأخ رئيس الجمهورية فهو المسئول الأول عن تحديد موعد الحوار ونعتقد أنه لم يصدر قراره بتحديد مؤتمر الحوار ١٨ مارس إلا وقد تبين له واستوضح له واجرى اتصالاته لكافة الجهات في داخل اليمن وخارجه، وعلى الجميع أن يعي أن التاريخ لن يرحم أحدا.

هناك عوامل ضاغطة أدت إلى إقرار القرار وهي قرارا مجلس الأمن ٢٠١٤ و٢٠٥١ وكذا بنود المبادرة الخليجية وآلياتها، لأن الجميع يدرك أن المجتمع الدولي لن يستمر تعاطفه على اليمن كما هو اليوم وكما يعلم الجميع بالزيارة التاريخية التي قام بها رئيس وأعضاء مجلس الأمن لليمن يوم ٢٧ يناير الماضي والتي أفضت بصريح العبارة إلى أن المجتمع الدولي مع الحوار وأن اليمنيين وحدهم هم من يصنعون التاريخ ومجلس الأمن ممثلا للأمم المتحدة بأكملها يتعاطف بكل قوة وعلى استعداد أن يرعى مسيرة الشعب اليمني بما يخدم أمنه ووحدته واستقراره.

القرار الذي أصدره الرئيس بموعد انطلاق المؤتمر واضح وليس أمام الأحزاب والمكونات السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني إلا المشاركة في الإبحار باليمن إلى مستقبل أفضل يعيد لليمن تاريخه المجيد، وأعتقد جازما أن جميع المكونات السياسية حتما ستشارك في مؤتمر الحوار لأن مصلحة اليمن فوق كل المصالح.. ومن كل قلبي أتمنى لليمن الذي يعيش في ظل ظرف دقيق وحرج أن يخرج من أزماته وينتقل من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل إلى فضاء أوسع، يجعل اليمن أن يواكب أشقاءه في الخليج والوطن العربي الكبير وأن يكون ركنا داعما لآمال أبناء الأمتين العربية والإسلامية كلها وأن تكون الوحدة هي المحور الرئيسي في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وأؤكد في حالة عدم ناجح مؤتمر الحوار الوطني في حالة الاختلاف بين الأطراف السياسية المشاركة فإن اليمن سيتمزق وتعود المحافظات الجنوبية كما كانت عليه قبل الوحدة، والشمال سيتمزق هو الآخر، لذلك على اليمنيين أن يوحدوا كلمتهم ويرصوا صفوفهم والخير قادم إن شاء الله تعالى عندما تسود دولة المؤسسات وحيث تسود العدالة والمساواة والمواطنة المتساوية للجميع.

أصبح الوقت ضيقاً

أما الكاتب والمحلل السياسي الباحث عبدالناصر المودع فتحدث: نتمنى أن تتوفر الظروف لهذا اليوم لانعقاد المؤتمر، لكن لا زال عندي شكوك أن هذا التاريخ سياتي ولا تزال هناك كثير من المشاكل لم تحل، خصوصا في قضية تمثل بعض الأطراف وبالذات الحراك الجنوبي.. ولكن خطوة تحديد الموعد قد يفتح الباب أمام بعض المشاكل والمعضلات الإجرائية، لكن المشاكل الرئيسية ستكون بعد المؤتمر.. الموعد يحمل دلالات ورموزا خصوصا أنه يحمل تاريخ جمعة الكرامة، وهذا قد يكون سببا لغضب بعض الأطراف محسوبة على النظام السابق لاختيار هذا اليوم.. لكن أنا أرى أنه مناسب من حيث الفترة المتبقية لنهاية المرحلة الانتقالية قد أصبح الوقت ضيقاً لتنفيذ بقية المبادرة الخليجية.

الفترة الانتقالية كان مفترضاً أن تبدأ في نوفمبر ٢٠١٢ حسب المبادرة، والمؤتمر تأخر أكثر مما يجب وأيضا المهام للوصول إلى نهاية المرحلة الانتقالية في ٢١ فبراير لهذا كان من الضرورة من الناحية الإجرائية تحديد موعد، لكن الأجواء لازالت غير مشجعة لإنجاح المؤتمر بحد ذاته.

يبدو أن الرئيس أراد أن يضع الجميع أمام الموعد المحدد ليحسموا خلافاتهم، وحدهم هم من يصنعون التاريخ ومجلس الأمن ممثلا للأمم المتحدة بأكملها يتعاطف بكل قوة وعلى استعداد أن يرعى مسيرة الشعب اليمني بما يخدم مشكلة حين تم طرح قضايا كثيرة على مؤتمر الحوار لحلها، أعتقد أن القضايا هذه ترحل إلى مراحل لاحقة خصوصا قضية شكل الدولة والنظام الانتخابي، وضع للحوار مهام كبيرة جدا والظرف الحالي غير جاهز لحل هذه المشاكل، وأنا أميل للتشاؤم أن المؤتمر قادر على حل مثل هذه المشاكل التي تحتاج إلى توفر ظروف خاصة لحلها.

في القرار أكثر من رسالة أن الحوار سينعقد بدونها وأنها ستعزل نفسها (بعض أطراف الحراك)، وبعض الأطراف يريد الرئيس إيصال رسالة لها بأن تأخرها عن المشاركة بأن يتم تجاوزها إذا ما استمرت في وضع العراقيل.. وحقيقة فالموعد فيه ضغط كبير للتواقيع حتى يصل المؤتمر إلى الاتفاق في كثير من القضايا وهناك صياغة للتعديلات الدستورية، هناك توقيتات ضاغطة أجبرت الجميع على تحديد هذا الموعد.

الوحدة ثابت

من جهته تحدث الباحث الأكاديمي الدكتور سيف العسلي قائلا: أعتقد أن الحوار كله قد يصبح ملهاة إلا إذا اعتبرت الوحدة ثابتاً من الثوابت التي لا تتغير لدى جميع الأطياف السياسية في اليمن.. وإذا لم تعتبر الوحدة ثابتاً من الثوابت فسيدخل الحوار في دوامة وسيكون منبرا لإضعاف الوحدة الوطنية، وإذا اعتبر الجميع اليمن موحدة فإن أي حلول للقضية الجنوبية سيكون مقبولاً سواء حدد تاريخ انعقاد المؤتمر في ١٨ مارس أو في غيره.

أما إذا كان هناك تشكيك في الوحدة من قبل أحد الأطياف السياسية فسيكون الحوار فاشلا وهذا يعني الانفصال وما لم يتم اعتماد الوحدة اليمنية كثابت من الثوابت فسيكون هناك سيناريو السودان، وعلى جميع المشاركين أن يتفقوا في إطار الوحدة وفي هذه الحالة سيكون للحوار معنى.. فالوحدة ضرورة وقدر اليمنيين ولا يمكن أن يكون هناك استقرار للبلد بدون الوحدة وإن دخول القوى السياسية حوارا مفتوحا على جميع القضايا سيؤدي إلى تضارب في الآراء وستكون المواقف المتضاربة واضحة ومؤثرة سلبا على الحوار.

حضيرات مكتملة

من جهته تحدث الرئيس الدوري للمجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك، نائب رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار سلطان العتواني، قائلاً: هناك عوامل دفعت برئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي إلى تحديد موعد ١٨ مارس موعداً نهائياً للحوار، منها التحضيرات التي وقفت عليها اللجنة الفنية للحوار الوطني الشامل التي أصبحت مكتملة إلى حد كبير، والأطراف لم تسلم قوائمها حتى الآن وهي إلى الآن تعمل - أي الأطراف - على تسليم قوائمها واللجنة الفنية ستحدد الموعد الذي ينبغي فيه على جميع المكونات تسليم مشاركيها وممثليها وبذلك ستقرر اللجنة الفنية للحوار في اجتماع لها تحديد القرار النهائي لتسليم كافة القوائم وتحديد الموعد المحدد لذلك.

الرئيس عبدربه منصور هادي أوصل رسالة للأطراف التي لم تسلم قوائمها وأسماء مشاركيها حتى الآن وإعلان تحديد موعد الحوار الوطني الشامل في ١٨ مارس موعداً نهائياً للحوار الوطني الشامل مؤشر لدى كافة المكونات عن المدى الزمني المطلوب لإنجاز المهمة أي أن الفترة لم تعد مفتوحة.

إن الأطراف المشاركة في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار معظمهم بشكل المجتمع وهناك الإخوة في الحراك هم النسبة الوحيدة غير المحددة أطرافها بشكل دقيق لأن الحراك ربما يكون متعدد الفصائل ورئيس الجمهورية سيعمل على توزيع الحصة التي منحت له من المكونات المشار إليها في إطار التوزيع، وسيقدم ٦٢ عضواً إلى اللجنة والمكونات الأخرى من الأحزاب المنظمة وليس هناك صعوبات في تقديم مشاركيها.. أما الشباب والمستقلون ومنظمات المجتمع المدني يتم عملية فرز الطلبات التي قدموها.. واللجنة استكملت عملية الفرز وستقدم عملها للجنة الفنية لكي تقر ما تم إقراره من اختيارات لكل مكونات من المكونين (الشباب والمرأة) أما منظمات المجتمع المدني لها دور ثان وسيطلب من هذه المنظمات التي سيتم اقرارها تقديم مرشحيها للمشاركة في الحوار الوطني الشامل ولن تاخذ وقتاً أطول كما كان من في السابق واللجنة الفنية ستقدم موعداً نهائياً لهم.

الحوار سنة

فيما تحدث مدير الوعظ والارشاد بامانة العاصمة الشيخ جبري ابراهيم حسن عن الحوار الوطني الشامل قائلاً: ((بعد طول انتظار نتمنى أن يتم عقد مؤتمر الحوار الوطني في الموعد الذي حدده رئيس الجمهورية لينتهد عن الدمار والحوار خير من الدمار، والحوار دعا إليه الله عز وجل وأخذ به الأنبياء والله حاور الأنبياء باستخلاف أبينا آدم وحاور الأنبياء، والأنبياء حاوروا أممهم، بل حاور الله الشيطان من أجل أن تكون سنة حتى نأخذ بالحوار والله يقول: "وجادلهم بالتي هي أحسن) ويقول عز من قائل: (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم)، والشعب اليمني بأكمله يتمنى أن يجتمع على المشاركة في الحوار الوطني الشامل، وهذا في الحقيقة ما يتمناه كل فرد في المجتمع ويريده الشعب اليمني، لينشد اليمن اليمون كل الخير.

ووجه الشيخ جبري كلمة حذر فيها من التهاون من قبل أطراف لم تسلم بعد أسماءها إلى اللجنة الفنية للحوار الوطني قائلاً: على جميع الأطراف التي لم تسلم قوائم وأسماء مشاركيها والتي لم تحسم مشاركتها في الحوار الوطني أن تتقي الله في الشعب، مضيفاً: الرئيس عبدربه منصور هادي أتاح فرصة كبيرة لهؤلاء الذين يتأخرون عن تقديم أسماء مشاركيهم وقد حصلوا على الفرصة وزيادة وعليهم أن يتقوا الله في أنفسهم لأن الشعب اليمني يعلق آماله على أن يتوحد الجميع في إيصال رسالة للخروج برؤية مشتركة يتفق عليها الجميع من أجل مصلحة الأمة.

دولة مدنية

ويقول نبيل الصلوي، رئيس مركز تعز للدراسات والبحوث، عن تحديد موعد الحوار الشامل: أعتقد أن تحديد ١٨ مارس القادم موعداً لبدء الحوار الوطني هو قرار سليم من قبل فخامة رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي خصوصاً وأن الحوار الوطني قد تأخر عن الموعد المفترض لانعقاده ، وبالنسبة للأطراف المتحاورة اعتقد انها قد أعطيت من الوقت ما يكفي لترتيب أوضاعها للدخول في عملية الحوار الوطني الذي نطمح أن تكون نتائجه مثمرة تصب جميعها في مصلحة اليمن الموحد وأمنه واستقراره وتحقيق الرخاء لأبنائه الذين يتطلعون إلى قيام دولة يمنية مدنية حديثة يسودها العدل والمساواة واحترام سيادة القانون ، كما نأمل ان يسبق يوم ١٨ مارس الذي يصادف ذكرى جمعة الكرامة الدامي الذي سقط فيها العشرات من شهداء الثورة الشبابية الشعبية قرارات رئاسية جديدة تدعم الحوار الوطني وتعزز ثقة جميع الأطراف المتحاورة .

قفزة نوعية

وقال أمين شعلان، أمين عام مساعد لـ"الثورة" : نرحب بإعلان رئيس الجمهورية عن قرب بدء مؤتمر الحوار الوطني الذي تاخر كثيراً، وفي الحقيقة يعد قفزة نوعية هامة إلى مرحلة يتم فيها حل جميع المشاكل والأزمات السياسية التي لحقت بالبلد وعلى جميع الأطراف بمن فيها الجنوبيين والحوثيين والنساء والشباب، أن تنتهز هذه الفرصة للمشاركة في الحوار الشامل.

المشهد السياسي

فيما يقول الدكتور عادل الشجاع أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء: أولا لست أرى لماذا تم اختيار ١٨ مارس موعداً للحوار، هل له علاقة باليوم أو بالجمعة الدامية أم أن هذا التاريخ كان محض صدفة وبالتالي لا اعتقد أن ١٨ مارس موعداً نهائياً لبدء مؤتمر الحوار، لان اللقاء المشترك لا يحترم قرارات رئيس الجمهورية وكان رئيس الجمهورية قد حدد موعداً نهائياً لتسليم قوائم المرشحين، إلا أن أحزاب اللقاء المشترك لم تسلم مرشحيها حتى هذه اللحظة وهي التي قد اصمت آذاننا بالمطالبة باحترام قرارات رئيس الجمهورية، لكنها عادت وتنصلت من احترام مثل هذه القرارات.. وبذلك تضعف مؤسسة الرئاسة وتحرج الرئيس هادي وتجعل قراراته غير ملزمة..

وعدم تقديم أسماء أحزاب اللقاء المشترك يدل دلالة واضحة على أن هذه القوى السياسية غير راغبة في الوصول إلى مؤتمر الحوار وتاسيسا على ذلك فإنها تربك المشهد السياسي وتريد تحقيق أجندة منها ما هو مرتبط بقوى محلية نافذة وقوى إقليمية، وهذه القوى الإقليمية من مصلحتها خلط الأوراق وخلق الفوضى وعدم الاستقرار، وإلا ما الذي يمنع الأحزاب من تقديم أسماء مرشحيها، وما يتعلق بالرئيس هادي اعتقد أنه قد مل من الوعود والانتظار وبالتالي لجا إلى تحديد موعد نهائي.. اتمنى أن لا يتجاوز هذا الوعد لان تجاوزه سيكون خصماً من رصيده ومن عوامل قوته..

والعوامل الضاغطة التي أدت إلى إقرار الموعد النهائي للحوار هي المبادرة الخليجية بآليتها المزمنة لأنها حددت سقفاً زمنياً لكل مرحلة من مراحل الفترة الانتقالية وبالتالي كان لابد من الوصول إلى تحديد موعد حتى تضع القوى السياسية كلها أمام الأمر الواقع ولكي تفضح القوى المتمنعة أو الرافضة للحوار.

الرئيس هادي يريد إرسال رسالة للأطراف هذه والتي فحواها أن حبل الكذب قصير.. وأنه لا بد من مواجهة الحقيقة.. وأن الحوار قرار حتمي لا مفر منه وعلى هذه القوى إما أن تثبت حسن النية في قبولها للمبادرة الخليجية أو تظهر الوجه الآخر، الوجه الخفي الذي يظهر انه مع الحوار ويبطن عكس ذلك.

قضية أولوية

أما الكاتب والمفكر السياسي الدكتور محمد عبدالملك المتوكل فيقول: انا لا يهمني قضية الوقت وتحديد الموعد النهائي للحوار وإنما المهم الأساسي هو ما هي قضية وبرنامج الحوار، فإذا كان الحوار يعالج ظواهر الدولة غير الرشيدة وقضية الجنوب والحوثيين وموضوع المرأة والشباب فإن ذلك لن يؤدي إلى نتيجة سليمة بل على العكس سيفجر الخلافات، لأن الأطراف كلها ليست على علم بطبيعة الدولة التي ستتولى معالجة كل هذه القضايا ولهذا يجب أن يبدأ الحوار بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية العادلة... التي يجب النقاش فيها أولاً حول القوات المسلحة وما هي الأسس لبناء القوات المسلحة وأين تتموضع وكيف يتم اختيارها والعناصر التي يجب أن تعمل بها ثم فصلها عن القوى السياسية جميعاً لتصبح فقط جيش الدولة الذي يحمي الدستور وأمن البلد وسيأهم في تطبيق سيادة القانون.. وبعد أن يتم ذلك يجب أن تتفق على إنشاء القضاء المستقل العادل الذي يتم القبول به من كل القوى السياسية، كما تم القبول بالقوات المسلحة.. ثم بعد ذلك يجب أن نناقش موضوع الدستور وكيف نريد دستور هذه الدولة التي ترتكز على المساواة والعدل والديمقراطية والحرية والانتخابات الحرة والنزيهة..

وبين الدكتور المتوكل بأن الدستور قد دخل عليه الكثير من الأخطاء والسلبيات بما فيها حرمان المرأة من حقوق المواطنة وحرمان غير المسلمين من المواطنين اليمنيين.. فقد ألغيت حقوق المواطنة للمرأة وحقوق غير المسلمين.. وهذا يتعارض مع الدين الإسلامي ومع دولة المساواة التي نسعى إليها جميعاً، ولهذا أرى أنه يجب أن يناقش أولاً موضوع الدولة التي نريدها وان تتفق جميع الأطراف من كل القوى السياسية في البلد عليها وبالتالي من السهل الاتفاق على القضايا الأخرى محل الخلاف بما فيها قضية الجنوب والحوثيين والمرأة وغيرها.. وأخشى أن يأتي موضوع الحوار في ظواهر الخلافات قبل الاتفاق على بناء الدولة والذي سيؤدي إلى الخلاف الحقيقي فينفصل الجنوب وتبرز الحوثية وتتصارع الطوائف، ويتم أيضا حرمان المرأة من حقوق المواطنة، ولن تستقر الأوضاع إلا باتفاق القوى السياسية كلها على طبيعة الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة والعادلة..

والقضية ما هو برنامج ومضامين الحوار لان الآخرين ليسوا مستعدين للحوار على قضية لم يعرفوا ما هي برامجها.. والمشكلة ليست الزمن ولا الوقت وإنما ما هو الذي سيتم البحث عنه والتحاور من اجله.. ومن أخطاء الأحزاب الإيديولوجية البدائية الخلاف في الرأي يتحول إلى عداء وصراع.. مع أن الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية.. وقال الإمام الشافعي: رحمه الله:

جاءني ثواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب.. فهل بالإمكان إصلاح أحوال الأحزاب لتخدم الجماهير وتخلق الوفاق داخل المجتمع ولا تثير الصراعات بين الشباب على خلافات في الرأي..

وربما يريد الرئيس (هادي) أن يختبر القوى السياسية هل لديها استعداد للحوار أم لا.. فالإيديولوجية المتعصبة في بعض الأحزاب هي التي أدخلت الصراع داخل المجتمع، فالشباب جميعاً في خندق واحد وتجدهم مختلفين داخل الأحزاب وكل منهم يعمل ضد مصلحته والآخرين، فهذه مشكلة لا بد لشبابنا وأحزابنا السياسية أن ترقى إلى مستوى المسئولية الوطنية وإلا فهي مثل قول الشاعر: (لا تنهى عن خلق وتأتي بمثله ××× عار عليك إذا فعلت عظيم).

◻ أميـــن شعلان

الحوار قفزة نوعية هامة لحل جميع المشاكل والأزمات في البلاد

◻ الشيخ جبري ابراهيم حسن

الحوار خير من الدمار.. والشعب بأكمله مجمع على المشاركة

◻ د / عادل شجاع

عدم تقديم اسماء الأحزاب يربك المشهد السياسي، والرئيس هادي مل من الوعود

◻ عبدالناصر المودع

الأطراف التي ستتخلف عن الحوار ستعزل نفسها

◻ نبيل الصلـــوي

الحوار تأخر عن الموعد المفترض لانعقاده والأطراف أعطيت الوقت الكافي لترتيب أوضاعها

◻ د / سيف العسلي

يجب أن يبدأ الحوار بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية العادلة أولاً.. وعلى رأسها وضع القوات المسلحة

◻ د / عبدالملك المتوكل

تحديد ١٨ مارس موعداً نهائياً مؤشر على أن الفترة المطلوبة لتسليم القوائم لم تعد مفتوحة

◻ د / علي الغضاري

لا زال هناك تململ.. لأن كل حزب يريد أن يكون هو الرابح.. ونحن نريد أن يكون اليمن الرابح الأوحد

◻ سلطان العتواني

قد يصبح الحوار ملهاة إذا لم تعتبر الوحدة ثابتاً من الثوابت لأنها قدر اليمنيين